الدرس الافتتاحـــي
"دور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث"

الأستاذ امحمد بوستة
رئيس اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأسرة، وزير سابق (1983-1997) وأمين عام سابق لحزب الاستقلال (1974-1998).

"دور ومسؤوليـــة المـــرأة في بناء المغـرب الحديـث"

السيد امحمد بوستة

السيد الرئيس حضرات السادة والسيدات

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن صادق شكري على استضافتكم إياي لتقديم مساهمة متواضعة في الموضوع الذي اخترتموه في إطار برنامج كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطية ''المرآة في الحضارة في البحر الأبيض المتوسط ''.

كما أود أن أنوه في البداية بفكرة اختيار موضوع متوسطي للكلام عنه هنا في مراكش لأن إحدى أزهى صفحات تاريخ المغرب هي التي كتبها أجدادنا حينما كان لهم دور هام ومؤثر في المتوسط. وكانت مراكش عاصمة للمرابطين والموحدين الذين تحركوا بنشاط في مجال البحر الأبيض المتوسط وساهموا في التفاعل الحضاري الحيوي الذي حدث طيلة القرون في حوضه المعطاء.

ولا شك أن من بين الدلالات التي ترمز إلى هذا التفاعل وهذا العطاء، إطلاقكم على هذا الكرسي الدراسي اسم ابن رشد الذي توحدت فيه العدوتان، وصار كناية على سيادة العقلانية. ويأتي اختياركم لموضوع المرآة تعبيرا واضحا عن الرغبة في تناول أحد أهم مواضيع الساعة في المغرب، وهي رغبة مزدوجة تتوخى الانغمار في انشغالات الساعة إلى جانب وصل تراث الماضي الذي ما زال حيا، باهتمامات الحاضر الذي سيكيف بدون شك المستقبل الذي نصنعه الآن. وكل ذلك على هدي المنارة الرشدية نسبة إلى أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد. وهنا أرى مناسبا أن أشير إلى أن الصديق العزيز الشاعروالأديب مولاي الصديق العلوي قد أثار انتباهي إلى ما ذكره محمد لطفي جمعة في كتابه : تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب من اهتمام ابن رشد بدور المرأة مبرزا أنه نشأ في

بيت فقهاء وقضاة وكانت أسرته من أكبر الأسر وأشهرها في الأندلس و أباؤه من أئمة المذهب المالكي.

´´وكان جده محمد بن رشد من أهل العلم والفقه وكانت له مباحث فلسفية وشرعية وله مجموعة فتاوى رتبها ونقحها أحد مريديه وأتباعه أمام مسجد قرطبة لوقته.

أما والده فلا يمتاز إلا بمنصب القضاء وليس له بين أيدينا أثر معروف. ولكن رجلا كأحمد بن محمد بن رشد يكفيه فخرا أن يكون ابنا لآبيه ووالدا لولده فله نصيب عظيم في تربية ابنه وتهذيبه وتوجيه مواهبه´´.

وبدون الإغراق في استقصاء مظاهر الاهتمام بدورالمرأة ببلادنا وتجلياته في الحياة الاجتماعية والسياسية والوطنية أشير فقط إلى أن دور المرأة المغربية شغل الكتاب والمحللين عندنا بقصد إبراز ما قامت به من أدوار. وأحيلكم علي كتاب صدر مؤخرا لصديقنا المؤرخ الدكتورعبد الهادي التازي بعنوان ´´المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي´´ في نحو 280 صفحة من القطع الصغير تضمن إشارات مختصرة لنحو 250 امرأة سجل التاريخ أنهن كن بارزات في ميدان السياسة والعلم والأدب والتصوف. كما أن صديقنا الأستاذ (عبد الحق المريني) ألف منذ عشر سنوات دليلا للمرأة المغربية ضمنه بطاقات مختصرة كذلك عن مئات النساء المغربيات اللائي دخلن التاريخ في شتى الميادين. ومنذ ما يربو عن الخمسين سنة فازت الدكتورة (أمينة اللوه) بجائزة المغرب عن السيرة التي كتبتها عن (خناثة بنت بكار) كامرأة قامت بدور سياسي بارز في إحدى حقبات التاريخ المغربي. كما أصدراالمؤرخ محمد بنعزوز فهرسا لأعلام نسائية من تطوان ضم 161 بطاقة. وحينما أطلق في تطوان اسم السيد الحرة على احد مراكز البحث المتخصصة في حقوق المرأة فان مؤسسات الجمعية لم يطلقن اسم تلك السيدة التي حكمت تطوان لمجرد التيمن بل للبرهنة على أن هناك سوابق في التاريخ المغربي تدل على أننا حينما نستأنف حديثا موصولا بسابقه. فالحديث إذن عن المرأة ودورها مجال فسيح للبحث ومازال يتطلب المزيد من التعمق والفحص.

وأريد أن أقول أيضا إن النهوض بالمرأة قد اقترن في تاريخنا الحديث بالمشروع الوطني الذي تبلور في غمرة النضال الوطني. ولابد من التذكير هنا بأن الزعيم علال الفاسي رحمه الله قد أولى هذا الجانب من المشروع الوطني أهمية

قصوى وجعله في كتابه ״النقد الذاتي״ محورا لترقية المجتمع كما أبرز في كتابه ״حديث المغرب في المشرق״ إسهام المرأة المغربية في الكفاح الوطني مذكرا بما اشتهرت به الآنسة (يطو الزيانية) بنت القائد الكبير المجاهد موحا حمو الزياني) الذي كافح الفرنسيين أحد عشرعاما وقررأن لا يعيش في جو الاحتلال,فتقدم في آخر معركة تقوم بها قبائل (زيان) وعرض نفسه لقنابل الأعداء وصممت ابنته الآنسة (يطو) على الاستمرار في المقاتلة إلى جانبه حتى استشهدت معه مؤكدة أن المرآة المغربية ليست أقل قدرة من أخيها في الاستبسال في سبيل الحرية وحياة العزة والكرامة.

وإدراكا من الحركة الوطنية لهذه الحقيقة حرصت على إخراج المرأة من الوضع الذي كانت فيه بمبادرات كانت تلقى التشجيع بكيفية حثيثة من جلالة الملك محمد الخامس رحمة الله عليه، الذي نزل بكامل وزنه كأمير للمؤمنين لكي يواجه ترهات الذين كانوا يقاومون المشروع النهضوي الوطني في شتى مضامينه.

ومن مبادراته رحمه الله، خطابه في جامع القرويين حول تعليم الفتاة في يونيو 1943 وهو خطاب كان له صدى قويا في ذلك الوقت وكان (محمد الخامس) مقتنعا أشد الاقتناع بتعليم المرأة كوسيلة أولية لترقيتها فدفع بابنته الأميرة للا عائشة إلي البروز في مناسبات وطنية منها خطبتها أمام الملأ في طنجة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. وقبل ذلك عهد إليها بترأس الاحتفال بتدشين مدرسة للبنات هنا في مراكش في 20مارس 1945 حيث ألقت خطابا أصبح مرجعا فيما بعد، إذ قالت الأميرة الجليلة في مناسبة أخرى أشرفت فيها على افتتاح مدرسة جديدة لتعليم البنات في فاس سنة 1946: "لقد خاطبتكن مرة أولى من عاصمة الجنوب مدينة الحضارة والعرفان، واخاطبكن مرة ثانية من عاصمة المغرب وقلبه النابض المفكر فاس والكل في فاس، لأقول لكم ما ذكره والدي المبجل من أن الأمة كالجسد لا يمكن إصلاح نصفه مع بقاء النصف الأخر ناقصا وعليلا. لقد مضى ذلك العصر الذي أهملت فيه الفتاة المغربية وحرمت من حقوقها، وسترينا الأيام فتيات المغرب الحاضر شامخات الرؤوس معيدات ذكر السيدات الماضيات".

هكذا كان الأمر بالنسبة للمشروع الوطني منذ البداية. أي أننا لا ننطلق من العدم، فإن لنا تاريخا ثرا في هذا المضمار نحن الآن بصدد إبراز جوانبه المشرقة واعطائه نفسا متجددا. وليس الحاضرمقطوعا من الماضي بل هو استمرار له وما

فصلنا عن ذلك الماضي الزاهر إلا التخلف الذي وقعنا فيه وتسبب لنا كأمة في نكسات متعددة المظاهر ومنه مظهر التأخر الاجتماعي.

وما أن استعدنا استقلالنا حتى كان الاهتمام ينصب في جميع الميادين على أن تأخذ المرأة نصيبها من ثمرات نضال الشعب من أجل حريته وكرامته واستكمال وحدته الترابية وصيانة وحدته الوطنية. فكان فتح مجال التعليم على مصراعيه أمام الفتيات باعتباره المقوم الحيوي لنهوض المرأة ووعيها بحقوقها وواجباتها، الأمرالذي انعكس فيما بعد في تزايد خريجات أفواج كثيرة من الطبيبات والمهندسات والأستاذات في كل المستويات. فضلا عن شتى مجالات التكوين حتى أصبح إقبال المرأة المغربية على العمل في مختلف الميادين من أبرز معالم حياتنا الوطنية.

فإذا كان الرجال يمثلون 52.2 % من الفئة النشيطة في المجتمع المؤهلة للشغل فان نسبة النساء تبلغ حسب تقرير لإدارة الإحصائيات 24.2 % من هذه الكتلة من اليد العاملة. مما يوضح ان مجتمعنا يسير قدما نحو التكافؤ في فرص العمل بين النساء والرجال.

وهذا الواقع فرض نفسه على الجانب السياسي من حيث تزايد حضور المرأة في العمل الجمعوي، السياسي والنقابي. وقد تجلى هذا في حظيرة الحزب الذي أتشرف بالانتماء إليه، فتصدرت المراة مكانها في موقع القيادة، حيث انتخبت المرأة منذ عشرين سنة لأول مرة في قيادة حزب سياسي. كان ذلك في مؤتمرا لحزب سنة 1982 حيث انتخبت سيدتان في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال هما : خريجة من القرويين المرحومة زهور الأزرق، وأول مغربية حصلت على شهادة الباكالوريا بقسميها الأخت فاطمة حصار التي نالت فيما بعد إجازة في الآداب.

ومنذ مؤتمر1978 جعلنا في قانون الحزب وجوب تمثيل المرأة في المؤتمر بنسبة لا تقل عن 10%، ثم رفعنا هذه الحصة بالنسبة لكل هياكل الحزب إلى 20.% على الأقل. وكان حزبنا رائدا في هذا الميدان تجاوبا منه مع ضرورة الاعتراف بالدور المتزايد الذي أخذت المرأة الاستقلالية تقوم به في تسيير الحزب وفي المشاركة في الشأن العام.

يتجلى من كل ذلك أن الواقع المغربي قد سمح بأن تكون المرأة مقبولة في مختلف مدارج المسؤولية منذ أول انتخابات جرت في بلادنا، سنة 1960 حيث شاركت النساء في الانتخابات كناخبات ومنتخبات في تلك السنة قبل أن تتمكن

النساء في بلدان أوربية عديدة من ممارسة حق الانتخاب.

وها نحن اليوم نجد المرأة حاضرة في ميدان الشغل والتعليم والمقاولات بأعداد متزايدة سنة بعد أخرى. وإذا كانت نسبة الطالبات في مختلف الكليات و المدارس العليا تتراوح ما بين 20 و30% فإنها تصل في بعض الكليات إلى النصف وما يزيد. وفي مراكز التكوين المهني كانت النسبة في موسم 2001/2000 هي 46 % . إذ بلغ عدد الخريجين 67.365 منهم 30.847 فتاة. وجاء في التقرير الوطني عن السياسة السكانية لسنة 2001 أن الميادين التي تقبل عليها الفتيات في الادارة والتسيير والصناعة التقليدية الإنتاجية والنسيج والملابس الجاهزة والسياحة والفندقة والتجارة والصحة قد استقطبت 94% من الفتيات برسم 2001/2000.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يشمل المناطق القروية والمناطق الحضرية معا. ويتزايد بنسبة مرتفعة سنة بعد أخرى عدد الأسر التي تعولها النساء. و أصبح عدد الأسر التي تسيرها النساء في الوقت الحاضر ما لا يقل عن 15.3%. وهذا العدد في تزايد. وتقدر نسبة الارتفاع حاليا بحوالي 29.8% . وهذا تعبير عن التطور الديموغرافي والاجتماعي الذي يعرفه مجتمعنا، وخاصة بسبب كثرة المطلقات والأرامل مما تترب عنه إشكالية خطيرة يجب أن تنتبه إليها بوعي زائد لاحتواء تداعياتها السلبية.

أردت بما سبق أن أمهد للقول أن مراجعة المدونة كانت عملا ملحا باعتبارها من متطلبات إصلاح الأوضاع الاجتماعية التي تبلورت من خلال التطور الكبير الذي طرأ على حياتنا في جميع الميادين، من حيث التعليم والاقتصاد وخاصة ما طرأ على بنية الأسرة. وهكذا سأتطرق بتركيز الى جانبين هما :

- السياق الذي وقعت فيه مراجعة المدونة
- والتوجه الذي تم اتخاذه للوصول إلى تلك المراجعة.

أما السياق فهو تنامي وتيرة النقاش الذي أخد يخترق المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة حول مكانة المرأة وهضم حقوقها والاعتراف بأنه آن الأوان لإنصافها. وأصبح الموضوع مطروحا بإلحاح، لان الظروف حالت دون أن تتمكن المرأة من ولوج عدة مجالات ومؤسسات بالقدر الذي تؤهلها له كفاءتها الفكرية و العلمية فمثلا لم تصل المرأة إلى البرلمان، والحكومة والمجالس الجماعية إلا بقدر

ضئيل رغم ما أظهرته المرأة المغربية من نشاط ومقدرة في مختلف الميادين والوظائف الإدارية والدبلوماسية. وكان لا بد من إنصافها ماديا ومعنويا عن طريق سن قوانين مستمدة من روح الشريعة ومسايرة التطور الحضاري الذي نعيشه. والانكباب على مسألة الأسرة و حمايتها من أضرار الطلاق ومن التفكك ومراجعة مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم العلاقة الشرعية بين الطرفين الأساسيين في الأسرة وهما المراة والرجل بما يراعي روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وفي غمرة الانفتاح الديموقراطي الذي عرفته بلادنا تطلعت النخبة السياسية والعديد من فعاليات المجتمع المدني إلى إصلاح المدونة، وتعبأت الهيئات النسائية من اجل التعجيل بذلك الإصلاح، ووقع تسابق اتخذ أحيانا شكل استغلال سياسي، خالطه غلو من هنا وهناك. وانحرف النقاش عن مقاصده الأصلية، وبدا يدب نوع من بوادر الانقسام في المجتمع كاد أن يتحول إلى فتنة. وبدأنا نرى تبادل الاتهامات بين مناصري هذا الرأي وذاك. وأصبح البعض يردد أن المطالبة بإصلاح المدونة دسيسة خارجية، والبعض الآخر يردد أن معارضة مراجعة المدونة تفكير ظلامي.

وأمام هذا التنابز بالألقاب، وأمام خطر استعارة معارك تجري في بلدان أخرى قريبة وبعيدة، كان لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها، أي إلى جوهر الموضوع وهو كما قلنا دائما، رفع الحيف عن المرأة بالرجوع إلى المرجعية الإسلامية، وإصلاح المدونة باعتبار أن الأمر يهم الأسرة بطرفيها وليس مجرد النظر إلى ما للمرأة من حقوق.

إننا نذكر – كما أشرنا سابقا– كيف أن أغراضا بعيدة عن هذا القصد، وتصرفات ترمي إلى استغلال الانقسام في الرأي بغرض استمرار تمييع الحياة السياسية وضرب هذا بذاك، قد حادت بالنقاش عن الطريق. وحينداك امسك جلالة الملك محمد السادس بالملف وقرر إنشاء لجنة من العلماء والخبراء واسند إليها النظر في مسالة إصلاح المدونة، وأعطاها حفظه الله توجيها أساسيا وهو الاجتهاد في دائرة كتاب الله وسنة رسوله دون استبعاد أي مقاربة تحقق الغرض المتمثل أساسا في إنصاف المرأة في دائرة القيم الإسلامية الحنيفة.

وبهذه المبادرة الملكية الحكيمة وقع انقاذ المجتمع من خطر الانقسام وتم قطع الطريق على استشراء الفتنة. وحصنت وحدة البلاد والعباد، وتم الاهتداء إلى الطريق القويم الذي لا نبتغي طريقا غيره. وقد أمر جلالته بافتتاح الجلسة البرلمانية

التي أعلن فيها قراراته السامية بشان مراجعة المدونة، بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ابتداء من قوله تعالى وان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول. وتبرأ أمام الملأ من أنه لن يحرم ما أحل الله ولن يحلل ما حرم الله. فكان هذا الموقف المسؤول والمترفع عن الأهواء هو الذي حسم الأمر بالنسبة لهذا النقاش الذي كاد أن يؤدي إلى الفتنة.

هذا هو السياق الذي جاء فيه القرار الملكي بإحداث اللجنة التي أوكل إليها هذه المسؤولية الحيوية.

إما التوجه الذي تم اتخاذه منذ أول وهلة، فهو بيان أن المرجعية الإسلامية كفيلة بتحقيق ما يرنو إليه المجتمع المغربي من إصلاح. فكل المقترحات التي تداولت فيها اللجنة الاستشارية التي شكلها جلالته بغرض مراجعة المدونة، كانت مستمدة من القران والسنة. وكان طبيعيا أن تختلف الرؤى، بحسب زاوية النظر، وبحسب تنوع المشارب، ولكن الجميع كان يميل بعد التمحيص والتمعن إلى تغليب العقل، وترجيح الفكر المقاصدي. وهنا وقع الاجتهاد.

وبهذا التوجه سادت في الأخير الفكرة الجوهرية التي دافعنا عنها دائما ضمن أغلبية ساحقة من ذوي الرأي وهي أن الإسلام قابل لاستيعاب التطورات، وان هذا الدين ما حاججه ذو حجة إلا غلبه. ومعنى ذلك أننا مطالبون بمزيد من أعمال الفكر لنتعمق في ديننا ولنستنبط منه الحلول التي تلائم عصرنا.

التوجه الثاني كان يقتضي استحضار أن هناك أمورا أخذت بها مجتمعات أخرى، وتلاقت تأملاتها في محافل دولية أسفرت عن مواثيق انضمت إليها مختلف أمم المعمور، وهذه المواثيق تستدعي منا أن نتدبرها وأن ننظر إليها بفكر مقاصدي. ويجب علينا أن نتخلى عن التقليد سواء لقديمنا أو لمستحدثات غيرنا، وان يكون هاجسنا الأساسي هو النفاذ إلى جوهر الأشياء. وما يماشي ديننا نقبله وما يعارضه أو ينافي قيمنا نرفضه بلا عقدة. وبهذا التفكير نجد أنفسنا في تصالح مع العصر وقبل ذلك متجاوبين مع متطلبات رقينا دون أن ننسلخ من هويتنا أو نتنكر لأصالتنا وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أنه من مقتضيات العصر التي يوجد في الفكر الإسلامي ما يبرر الاخذ به، رفع الوصاية عن المرأة والكف عن النظر إليها كقاصر.

التوجه الثالث هو أن الأمر يتعلق بتنظيم الأسرة الإسلامية في مغرب اليوم، وليس فقط يرفع الحيف الذي تتعرض له المرأة. وهنا كان علينا أن نعالج أمورا أخذ

المجتمع المغربي يبدي انه لا يطيق استمرارها من حيث لجوء الرجل إلى الشطط في التعامل مع شريكته في الحياة على حساب الأسرة ومكوناتها -المرأة والزوج والأطفال-. ومن هذا المنظار رأينا في اللجنة أن مسألة التعدد والطلاق والولاية والحضانة وغيرها من الأمور التي أصبحت تؤدي إلى مظالم لا تستساغ، لا ينبغي أن تستمر بذريعة فهم غير سوي للإسلام، أي لكتاب الله وسنة رسوله، لذا جاءت رؤوس الأقلام التي قدمها جلالة الملك في البرلمان منصبة على توجيه كل الجهود لإعادة الأسرة المغربية إلى المكانة التي أرادها لها الإسلام، واعتبار أن الأسرة مشروع يعني طرفين، يجب أن يتقاسما المسؤوليات بالمعروف.

ويهمني هنا أن أشير إلى أن هذه المدونة التي أبى جلالة الملك إلا أن يشرك ممثلي الأمة في التداول بشأنها بإحالتها على البرلمان هي نتيجة اجتهاد جديد، وهي أيضا مرحلة متقدمة في تطور حثيث عرفه مجتمعنا. وخطوة واسعة على مسار أحكام التشريع في هذا المجال الذي انطلق منذ سنة 1958 حينما عهد المغفور له جلالة الملك محمد الخامس إلى لجنة لتدوين قوانين الأحوال الشخصية بعد أن كان القضاء يفصل في النوازل التي تحال عليه بدون أن يكون هناك مرجع مدقق وموحد. وكان كل قاض حينما يتم تعيينه على أن الاحتكام يكون إلى المذهب المالكي. الأمر الذي أفضى إلى تعدد في التأويل بحسب تعدد اجتهادات ومشارب القضاة. فتم التدوين على يد تلك اللجنة التي ضمت صفوة من خيرة العلماء الأجلاء الفضلاء وكان الزعيم علال الفاسي رحمة الله عليه مقررا لها، وحظيت برضا المغفور له محمد الخامس وبارك حصيلة أشغالها فأصبح للقضاء المغربي لأول مرة نص مرجعي للأحوال الشخصية.

وفي 1993 أقدم المغفور له الحسن الثاني على إدخال تعديلات مهمة على تلك المدونة، اقتصرت على بعض الجوانب و كان الغرض هو إيقاف الضرر بالنسبة للمرأة كمرحلة لمعالجة القضية برمتها بكيفية شمولية. واشتهر عنه رحمه الله أنه قال أن المغرب محصن ضد التطرف بقدر ما تحرص المرأة على حقوقها. وكان رحمه الله نصيرا لتلك الحقوق.

وفي هذه المرحلة الراهنة ارتأى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله أن تكون المراجعة جذرية، فجاء الاجتهاد على النحو الذي أصبح معروفا الآن، وحظيت

المبادرة الملكية السامية برضا كل شرائح المجتمع على نحو ما رأيناه من استبشار وتفاؤل.

ولا حاجة إلى بيان عطف جلالته على المرأة وحرصه على إعلاء قدرها، ومن ذلك أنه حرص على أن تكون عضوا في اللجنة التي عهد إليها بمراجعة المدونة التي تعنيها، فكان أن وقع اختياره على ثلاث سيدات فضليات يمكن للمغرب أن يفخر بكفاءتهن وهن الأستاذة رحمة بورقية والأستاذة نزهة جسوس والأستاذة زهور الحر وبذلك أصبحت المرأة تشارك في وضع الفقه، بعد أن كانت مغيبة عن هذا المجال. وأضاف حفظه الله على ما تقدم التفاتة سامية عميقة الدلالة باستدعاء أستاذة جامعية لإلقاء درس رمضاني بحضرته هي الأستاذة نجاة المكاوي، بعد أن كان مقصورا على الرجال.

وكما هو مأثور عن كل ما يقدم عليه جلالته من إصلاحات و تدابير، فإن السمة الأساسية لهذا الإصلاح تكمن في أنه ليس انتصارا لفئة من المغاربة على فئة أخرى، وليس لرأي على رأي بل إن الإصلاح هو ثمرة العبقرية المغربية التي تنشد الوئام وليس الثأر، وتحقق العدل وليس الغلبة، وتجمع الإرادات ولا تفرق. وبهذه الفلسفة فإن المغاربة جميعا خرجوا منتصرين، لأنهم جميعا معنيون بإصلاح أحوالهم وبناء مشروعهم المجتمعي المستقبلي الذي تشكل الأسرة نواته الصلبة.

وقبل الختام أود أن أبرز مسألة هامة وهي أن إصلاح المدونة، الذي يقوم على تكريم المرأة، تتجاوز أثاره الإيجابية حدود الأسرة نظرا لتعدد أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفوق هذا وذاك من شأنه الإسهام في الحد من استهداف الإسلام من خلال المرأة، ووقف ذلك التحامل على ديننا، الذي كانت أوضاع المرأة في الأقطار الإسلامية، ذريعة له.

كما أنه بهذا الإصلاح فتح الباب لكي تستفيد مجتمعات إسلامية أخرى من حيث فك عقدة الاجتهاد، ويعطي المكان المستحق للفكر المقاصدي. فأصبح التوجه الآن هو تكريس مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، والاجتهاد من أجل التكيف مع المستجدات باستلهام القرآن و السنة.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.